مجلس معايير
التقييم الدولية

ورقة عمل :

# فن تقييم الممتلكات الشخصية وفقًا لمعايير التقييم الدولية

June 2021

# ورقة عمل:
# فن تقييم الممتلكات الشخصية وفقًا لمعايير التقييم الدولية

يُصدر مجلس معايير التقييم الدولية (IVSC) أوراق عمل من حين لآخر؛ حيث تُركز هذه الأوراق على الموضوعات ذات الصلة بالتقييم والمسائل الناشئة عنه. كما تهدف أوراق العمل إلى خدمة عدد من الأغراض تتضمن: استهلال وتعزيز النقاش عن موضوعات التقييم من حيث صلتها بمعايير التقييم الدولية (IVS)، وتقديم معلومات سياقية عن موضوع ما من منظور واضع المعايير، ودعم مجتمع التقييم في تطبيقهم لنظام معايير التقييم الدولية من خلال تقديم التوجيهات ودراسات الحالة.

وتُعدّ أوراق العمل مكملة لمعايير التقييم الدولية ولا تحل محلها أو تلغيها، حيث تقع على عاتق المقيمين مسؤولية قراءة المعايير واتباعها عند إجراء التقييمات.

**بقلم: ألكسندر أرونسون (Alexander Aronsohn) المدير الفني لتقييم الأصول الملموسة في مجلس معايير التقييم الدولية بالتعاون مع مجلس الأصول الملموسة**

أصدر مجلس معايير التقييم الدولية ورقة العمل هذه لاستهلال النقاش والحوار عن موضوع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في تقييم الأصول الملموسة. يمكنك مشاركة رأيك وإبداء الملاحظات عبر صفحتنا في **LinkedIn**

## النبذة والتعريف

صاغ مجلس الأصول الملموسة في مجلس معايير التقييم الدولية ورقة العمل هذه للتركيز على المسائل المتعلقة بتقييم الأعمال الفنية والقطع الأثرية؛ (المعرّفة هنا بالفنون الجميلة، والقطع الأثرية، واللوحات الزخرفية)، وتحث مقيّمي الممتلكات الشخصية على الامتثال لمعايير التقييم الدولية عند إجراء تقييمات الأعمال الفنية والقطع الأثرية.

وقد يصدر مجلس الأصول الملموسة في مجلس معايير التقييم الدولية مستقبلًا ورقة عمل تستعرض جوانب أخرى من تقييم الممتلكات الشخصية، مثل: السيارات الكلاسيكية والمجوهرات.

## مقدمة:

بلغت المبيعات العالمية للأعمال الفنية والقطع الأثرية ما يُقدر بنحو 64.1 مليار دولار أمريكي؛ إذ استحوذت المراكز الفنية الرئيسة الثلاثة المتمثلة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين على 82٪ من إجمالي المبيعات العالمية؛ حيث مثّلت الولايات المتحدة أكبر سوق في جميع أنحاء العالم باستحواذها على 28.3 مليار دولار أمريكي (44٪) من إجمالي المبيعات العالمية من حيث القيمة. ويمكن كذلك تقسيم سوق الأعمال الفنية إلى سوق الأعمال المُعاد بيعها وسوق الأعمال الفنية الجديدة، كما يمكن تقسيم كلاهما إلى سوق الأعمال الفنية الأولية والثانوية.

يتضمن سوق الأعمال الفنية الأولية عمومًا المعارض الفنية، ومعارض المنتجين، ومعارض الأعمال الفنية، والتي تُقام جميعها إما حضوريا أو افتراضيا، فإذا عُرض عمل فنيّ صادر مباشرةً من استوديو فنان ما في صالة عرض أو معرض فني معاصر، فمن المرجح أنه يُعرض للبيع لأول مرة. وهذا ما نقصد به بسوق الأعمال الفنية الأولية لأن سعر القطعة يُحدّد لأول مرة، ولكن يجب أن يؤخذ بالاعتبار أن نوع القطعة وطريقة ترويجها وغيرها من الأمور الأخرى المؤثرة تُحدد "مستوى" السعر الذي قد تحققه وتُبلور مستويات الطلب عليها. وتجدر الإشارة إلى أن هوية مبتكر العمل الفني في بعض الحالات قد تؤدي إلى قِيَم محتملة حددها السوق مسبقًا قبل إجراء البيع الأولي للقطعة.

يشمل سوق الأعمال الفنية الثانوية عمومًا المعارض الفنية، والمزادات، والمبيعات الخاصة، ومعارض الأعمال الفنية، والتي تُقام جميعها إما حضوريا أو افتراضيا؛ وتُصبح القطعة الفنية جزءًا من السوق الثانوية بمجرد الحصول عليها من السوق الأولية وإعادة بيعها. وغالبًا ما تكون الأسعار في السوق الثانوية أكثر استقرارًا من أسعار الفنانين في بداية أو منتصف مسيرتهم المهنية؛ ولا يمكن ضمان ذلك نظرًا لإمكانية دخول فنانين إلى هذا المجال وخروج آخرين منه. وهدف المشاركين في البيع يتمثل في السعي إلى تحقيق تنمية مستمرة ومستدامة للفنان.

وطالما أن الفنان ما يزال على قيد الحياة؛ فقد ينمو مخزون أعماله الفنية ويستمر إنتاجه لها، بينما عادةً ما يستقر المخزون والإنتاج الفني بمجرد وفاة الفنان ما لم تظهر أعمال غير معروفة له من قبل. ورغم دور المجموعات الفنية الخاصة والإصدارات المثبتة في إثبات ملكية الأعمال الفنية، إلا أنه من المحتمل أن "يُستولى" على بعض الأعمال الفنية أحيانًا كما يحدث في الحروب تمامًا، حيث تظهر بعض الأعمال الرئيسة القديمة التي يُعتقد بأنها مفقودة على الساحة من وقت لآخر، فضلًا عن أن أعمال الفنان قد تضيع أو تُصبح عتيقة بمجرد وفاة الفنان بحيث لا يُذكر سوى قلة قليلة من الفنانين للأجيال القادمة.

## أغراض تقييم الأعمال الفنية والقطع الأثرية

فيما يلي قائمة ببعض الأغراض الشائعة التي تتطلب تقييمًا للأعمال الفنية والقطع الأثرية:

- تقديم المشورة بشأن حيازة الممتلكات أو التصرف فيها للاستثمار أو الاستهلاك الشخصي.
- تقدير المزادات.
- المعاملات التجارية.
- بيع وشراء الأعمال الفنية.
- إدارة المجموعات الفنية.
- وقوع أضرار أو خسائر ناجمة عن حرائق أو مياه أو غير ذلك من الأسباب.
- حلّ الأعمال التجارية.

- فسخ الزواج.
- الطلاق.
- التخطيط العقاري، والتوزيع العادل، والإرث والوصايا.
- التقارير المالية.
- الميراث (ينطبق فقط في بعض الدول).
- تغطية التأمين.
- تقييم المخزون.
- الدعاوى القضائية بما فيها دعاوى الاحتيال.
- ضمانات القروض.
- الرهانات بأنواعها .
- اتفاقيات ما قبل الزواج.
- الضرائب (المساهمات الخيرية، ضرائب الهدايا، ضرائب الأملاك، الإصابات والخسائر).

## أساس القيمة

إن التحديات الرئيسة التي تواجه مقيّمي الأعمال الفنية والقطع الأثرية الذين يطبقون معايير التقييم الدولية لا تكمن في أسلوب التقييم المعتمد وإنما تكمن في أساس القيمة المستعمل، كما هو الحال في تقييمات الأصول الملموسة الأخرى؛ إذ سيختلف أساس القيمة المستعمل وفقًا للغرض من التقييم.

ينص معيار التقييم الدولي رقم (١٠٤) المسمى (أساس القيمة) على أن "الامتثال لهذا المعيار الإلزامي يتطلب من المقيّم اختيار أساس (أو أسس) القيمة المناسبة، واتباع جميع متطلباتها المعمول بها، سواء ضُمّنت هذه المتطلبات باعتبارها جزءًا من (أسس القيمة التي تحددها معايير التقييم الدولية)، أو من (أسس القيمة التي لم تحددها معايير التقييم الدولية) ".

تتضمن معايير التقييم الدولية وصفاً لأساس القيمة حيث أنها أساس العقار التي ستبنى عليها القيم المبلغ عنها؛ "إذ إنه من الضروري أن يكون أساس أو أسس القيمة مناسبًا لشروط التقييم والغرض منه؛ حيث أن أساس القيمة قد يؤثر أو يفرض على المقيّم اختيار الطرق والمدخلات والافتراضات والرأي النهائي للقيمة".

ولا تسبب أسس التقييم المستعملة في تقييمات الأعمال الفنية والقطع الأثرية أي مشكلة؛ حيث تنص معايير التقييم الدولية بأنه "قد يُطلب من المقيّم استعمال أسس القيمة التي يحددها القانون أو اللوائح أو العقود الخاصة أو أي وثيقة أخرى".

ويستعمل مقيّمو الأعمال الفنية والقطع الأثرية أحيانًا تعريف دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (US IRS) للقيمة السوقية العادلة

التي تُعرّف على أنها "السعر الذي يمكن أن تنتقل به الملكية بين مشترٍ راغب وبائع راغب بحيث لا يكون أي منهما مكرهًا على الشراء أو البيع، ولدى كل منهما قدر معقول من المعرفة بالحقائق ذات الصلة"؛ إذ تُعرف تلك القيمة بالقيمة السوقية سارية المفعول.

بيد أن القيمة السوقية العادلة لا تُقدر عادةً في العديد من الأسواق مثل ألمانيا؛ نظرًا لمحدودية أو عدم توافر بيانات عنها، كما لا يمكن تقييم علاقة الثقة بين المشتري والبائع من الناحية النقدية، (كما هو الحال في معرض التجارة)، لذا يتبنى العديد من مقيّمي الأعمال الفنية والقطع الأثرية في أوروبا أسلوبًا أكثر تعقيدًا نتيجة لذلك.

ورغم أن هذا لا يسبّب مشكلة في الامتثال لمعايير التقييم الدولية؛ إلا أن مجلس الأصول الملموسة في مجلس معايير التقييم الدولية قد يُوصي مقيّمي الأعمال الفنية والقطع الأثرية اعتماد تعريف معايير التقييم الدولية للقيمة السوقية للإقراض المضمون أو لأغراض إعداد التقارير بدلاً من القيمة السوقية العادلة التي تُعد أساس القيمة الذي يرتبط إلى حد كبير بالتقييمات الأمريكية للأغراض الضريبية، وله العديد من المتطلبات المنصوص عليها أدناه، والتي قد لا يفهمها المقيمون خارج الولايات المتحدة فهمًا كاملًا مثل تضمين مشترين خاصين.

وتُعرَّف القيمة السوقية ضمن معايير التقييم الدولية على أنها "المبلغ المقدر الذي ينبغي على أساسه مبادلة الأصول أو الالتزامات في تاريخ التقييم بين مشتر راغب وبائع راغب في إطار معاملة على أساس محايد بعد تسويق مناسب حيث يتصرف كلُّ طرف من الأطراف بمعرفة وحكمة دون قسر أو إجبا ر".

وعلى الرغم من أن اعتماد التعريف السابق لن يضمن تطابق القيمة العددية للتقييم بالقيمة العددية السوقية العادلة، إلا أنه يتميز بأساسه المفهوم والمعتمد عالميًّا لقيمة تقييم كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة ويتيح المقارنة المباشرة بين مختلف الأصول؛ حيث توجد الاختلافات الآتية فيما يتعلق بأساسي القيمة هذين.

تشمل القيمة السوقية العادلة المبادئ الاقتصادية لنشاط السوق الحر والمفتوح، بينما تُشير القيمة السوقية ببساطة إلى المبلغ المقدر لأصل ما داخل السوق، كما تشمل القيمة السوقية العادلة وفقًا لما تقرر في قرارات المحكمة العليا في واشنطن مؤخرًا ضريبة المبيعات بينما تُمثل القيمة السوقية "سعر الصرف المقدر لأصلٍ ما بغضّ النظر عن تكاليف البيع للبائع أو تكاليف الشراء للمشتري وبدون تعديل لأيّ ضرائب مستحقة الدفع على أيّ من الطرفين كنتيجة مباشرة للمعاملة".

ورغم صعوبة تأكيد سعر الصرف المقدر في السوق، وأنه غالبًا ما تُستعمل قيمة التأمين أو الاستبدال أو المزاد لتوفير القيمة السوقية في هذه الظروف، إلا أن هذا لا يمنع اعتماد القيمة السوقية باعتبارها أساسًا رئيسًا لقيمة التقييم.

وتُعدّ القيمة السوقية تعريفًا يُستعمل دوليًّا وينطبق على الجميع بما يُحقق التوافق بين مقيّمي الأعمال الفنية والقطع الأثرية ومقيّمي الأصول الملموسة الأخرى. ويُعتبر هذا التعريف مهمًا ليس على مستوى المعايرة المرجعية مع الأسواق الأخرى فحسب بحيث يمكن استعمال تعريفات أخرى مختلفة، بل إنه يضمن كذلك تقييم جميع الأصول الملموسة وفقًا للأساس نفسه لتحقيق أغراض الإقراض المضمون.

ويختلف هذا التعريف فيما يتعلق بتقدير التأمين للأعمال الفنية والقِطَع الأثرية عن تعريف دائرة الإيرادات الداخلية للقيمة السوقية العادلة؛ حيث لن يُضمَّن قسط تأمين المشتري أو عناصر كسب المزاد فحسب؛ حيث سيُنظر في هذه الحالة إلى المشتري على أنه

مشترٍ خاصّ، لكن مع افتراض أيضًا أن العنصر المؤمَّن عليه يحتاج إلى الاستبدال في الوقت المناسب. وعليه، غالبًا ما يُنظر في استبدال التجزئة الذي يكون عادةً عند قيمة عددية أعلى من التقييم الأصل، إلا أن ذلك لا يختلف في الواقع عن توفير تكلفة إعادة القيمة المقدرة لتقييم العقارات التي ستعطي قيمة عددية مختلفة عن القيمة السوقية؛ نظرًا لاختلاف الغرض من التقييم والافتراضات الموضوعة، وبالتالي فلن تكون هناك مشكلة مع "تقدير التأمين" بموجب معايير التقييم الدولية.

وتتمثل الأغراض الأخرى للقيمة المستعملة على نحو شائع في تقييمات الأعمال الفنية والقطع الأثرية في حساب الميراث والضرائب وتقدير المزادات؛ حيث تُجرى التقييمات لهذه الأغراض على نحو شائع للأصول الملموسة الأخرى، ولن تكون هناك مشكلة مع هذه التقييمات التي تخضع لمعايير التقييم الدولية. وتُعرِّف معايير التقييم الدولية كلمة الغرض في الواقع على أنها "سبب (أسباب) إجراء التقييم؛ إذ تشمل الأغراض الشائعة (على سبيل المثال لا الحصر): إعداد التقارير المالية، وإعداد التقارير الضريبية، ودعم الدعاوى القضائية، ودعم المعاملات، ودعم قرارات الإقراض المضمون". ويتمثل الأساس الآخر للقيمة المستعملة على نحو شائع في معايير التقييم الدولية في تقدير المزادات والتأمين؛ إذ يجب ألا يختلف ذلك عن تقديم تقدير للمزاد من أجل أصل ملموس.

١. ما أسس القيمة الخاصة بمعايير التقييم العالمية التي يجب مراعاتها عند تقييم الأعمال الفنية والقطع الأثرية؟ إذا كان أساس القيمة المقترح غير محدد في معايير التقييم العالمية، يُرجى تقديم التعريف المستعمل مزودًا بالغرض من التقييم. **يُرجى إرسال إجاباتكم عن الأسئلة إلى البريد الإلكتروني:** comments@ivsc.org

## أسلوب التقييم

بغض النظر عن حجم سوق الأعمال الفنية العالمية وتطورها؛ فإن أسلوب التقييم وأساس القيمة المستعملة غير متسقين في كثير من حالات تقييم الممتلكات الشخصية، ليس بين الدول فحسب، وإنما داخل الدول أيضًا؛ حيث تُجرى تقييمات الأعمال الفنية والقطع الأثرية في العديد من السلطات القضائية على يد خبراء في الفن لديهم معرفة وخبرة متخصصة كبيرة في الأصول المعنية؛ إلا أنهم قد يفتقرون في بعض الحالات إلى الوعي بمعايير التقييم الدولية والأساليب المتضمنة فيها.

ويمكن النظر إلى تقييم الأعمال الفنية على أنه عملية تقدير القيمة السوقية لأعمال الفنون الجميلة، وعلى هذا النحو يمكن النظر إلى تقييم الأعمال الفنية على أنه مرتبط بالنواحي المالية أكثر من كونه مرتبطًا بالنواحي الجمالية. ويجب على المقيّم تحليل عوامل المتغيرات الذاتية كما هو الحال مع فئات الأصول الأخرى؛ حيث تشمل هذه المتغيرات فيما يتعلق بالأعمال الفنية "الأصالة، والفنان، والمدرسة، والتوقيع والتاريخ، والنوع الفني، والأسلوب، والأبعاد، والفكرة، والابتكار، (الدعاية)، والبيئة المحيطة، وحداثة السوق، والأهمية الفنية والثقافية التاريخية، والجودة، والمصدر، وحرية التعويض والاسترداد، والندرة، وفترة الإنتاج، والخصائص، والأداء. ويُؤخذ أيضًا في الاعتبار ما يُسمى باسم "النظام البيئي" للفنان الذي يتضمن البيئة التي تحميه وتروج له وتسوقه".

لا يُسيطر المشترون الخاصون على سوق الفن فحسب، بل إنه من الشائع جدًّا تطبيق تأثير المحفظة / المجموعة، فإذا أصدر فنان

ما مجموعة من اللوحات -على سبيل المثال-، وفقد أحد جامعي المجموعة عنصرًا واحدًا لإكمال مجموعته، فإنه سيُعامل معاملة المشتري الخاص من حيث المبدأ؛ لأنه قد يكون على استعداد للدفع أكثر من غيره من هواة الجمع لإكمال مجموعته.

ولا تؤيد معايير التقييم الدولية اتباع أسلوب نمطي معين للتقييم، رغم أن أحد الأساليب التي تربط مضاعفة القيمة من حيث الجدارة التجارية والاجتماعية والفنية بسمعة ومكانة الفنان التي تُحدث بالفعل بعض التأثيرات في تحديد السعر في السوق؛ إذ باتت تؤخذ هذه العناصر المنفصلة الآن بعين الاعتبار.

تأثير العلامة التجارية للفنان: تُعدّ "العلامة التجارية" للفنان أكبر مُحدّد للقيمة عند استعمال هذه الصيغة؛ إذ يمكن أن تختلف أثناء حياة الفنان وبعد وفاته، وغالبًا ما تخضع للنمط والأعراف السائدة في وقت التقييم.

وتُعدّ القيمة الفنية قيمة قائمة بذاتها ومضمّنة في العمل الفني، وتشمل جودته وأهميته باعتباره عملاً مستقلاً بغض النظر عن نسبته لفنان ما، فقد يكون للعديد من الأعمال التي نفذها "المتابعون" أو تلاميذ الأساتذة -على سبيل المثال- قيمة فنية كبيرة جدًّا في حد ذاتها، لكن التأكيد على أهمية العلامة التجارية للفنان لإثبات أن العمل يمكن نسبته "للأستاذ" سيغير قيمته؛ حيث تعتبر مهارة المقيم وخبرته في مجال نسبة العمل ذات أهمية قصوى في هذا الصدد.

إن القيمة الاجتماعية متأصلة في جميع الأعمال الفنية؛ لأن الفن ما هو إلا تمثيل مادي للسياق الزماني والمكاني والإنساني الذي أُنتج فيه، وهذا بدوره قد يكون له صدى مترافق مع الأعراف، والمعايير، والمسائل الثقافية السائدة التي تُحدّد جميعها مستوى التأثير الذي يُحدثه العمل الفني في أذهان الجماهير.

وتُحدَد القيمة التجارية عمومًا من خلال آراء المقيّمين، مثل: تقييمهم للمصلحة المحتملة في شراء المستثمرين وغيرهم للعمل، وتقييمهم لآفاق القيمة المستمرة للعمل التي تتضمن مستوى احتمالية تغيير الفنان لقيمة علامته التجارية، والتغير في الطلب الإجمالي على مثل هذه الأعمال، وسوق الفن الأوسع نطاقًا.

## القيمة المعيارية

يتعين تحديد "القيمة المعيارية" أو "قيمة التقييم" أو كليهما عند تقييم الممتلكات الشخصية. ويمكن وصف القيمة المعيارية على أنها أسلوب يُحدد سعر السوق الحالي لعمل فني من خلال قياسه على قيمة عمل فني مماثل؛ إذ يبذل المقيّم جهدًا للتحقق من أن العمل الفني المماثل مشابه بقدر الإمكان للعمل الفني الذي يجري تقييمه من حيث الحجم، والبيئة المحيطة، والعمر، والموضوع؛ حيث تُجرى التعديلات اللازمة لمراعاة الاختلافات بين العملين. ويعتمد التقييم الذي يُنفذ بموجب هذا الأسلوب على صور الأعمال الفنية والبيانات المتاحة، بينما لا يشمل ذلك فحص العمل الفني الأصل، كما أنه غالبًا ما يُستعمل من أجل قيمة التأمين، فضلًا عن أن القيمة الدفترية تُؤخذ بعين الاعتبار في بعض الأحيان لأغراض محاسبية.

وتشبه القيمة المعيارية في معايير التقييم الدولية التقييم المكتبي أو الدفتري في العقارات؛ حيث إن مستوى العناية الواجبة فيما يتعلق بالفحص والتحقيق محدود؛ إذ يعتمد التقييم على البيانات المقدَّمة من العميل المكلف وعلى أسعار السوق للمقارنات المماثلة من حيث الأسلوب والعمر والموضوع. بيد أن المقيّم عند اعتماد هذا الأسلوب يصل إلى قيمة عددية محددة دون النظر إلى المصدر المثبت،

وبالتالي فإن هذا الأسلوب يوفّر فقط قيمة إرشادية تعتمد على دقة الافتراضات المقدمة لا سيما تلك المتعلقة بالمصدر. وإذا كان هذا الأسلوب يوفر تقييمًا متوافقًا مع معايير التقييم الدولية؛ فإن ذلك يُعدّ أمرًا مشكوكًا فيه؛ نظرًا لأن مستوى العناية الواجبة مثل التحقق من المعلومات المقدمة يكون في معظم الحالات محدودًا للغاية للتحقق من أن القيمة المعيارية متوافقة مع معايير التقييم الدولية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى رفع دعاوى الإهمال.

## قيمة التقييم

تتضمن قيمة التقييم القيمة المعيارية، ولكن يُنظر إليها على أنها أسلوب أكثر تطورًا لتقييم الأعمال الفنية؛ لأن المقيّم لن يأخذ المصدر في ظاهره على عكس تقييم العلامة المعيارية، لكنه سيحقق في المصدر، وسيطلب من المالك تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات الآتية:

- المطبوعات الملونة للصور الفوتوغرافية للأصل.
- جميع الوثائق المتاحة للأصل ومصدره.
- مراجع الأصل في أي إصدار منشور (مثل دليل المزاد، وما إلى ذلك).
- تفاصيل وتقارير أي أعمال مسترجعة سابقًا.

ويجب على المقيّم عند إجراء تقييم القيمة فحص العمل الفني وإجراء تحليل مفصل (تاريخي، وأسلوبي، وجنائي، وعلمي، وغير ذلك)؛ لإثبات أصالة العمل الفني ومصدره قبل إجراء التقييم وفقًا للمعايير المنصوص عليها أعلاه. إلا أنه حتى عند اعتماد هذا الأسلوب؛ فإن مستوى العناية الواجبة والتحقيق الذي يُجرَى لتحديد الحالة والمصدر من الأمور المهمة للغاية في هذا الصدد.

ومع ذلك، يندرج كلا الأسلوبين ضمن إطار أسلوب السوق في معايير التقييم الدولية؛ حيث "يوفر أسلوب السوق مؤشرًا للقيمة من خلال مقارنة الأصل بأصول مطابقة أو قابلة للمقارنة (أي متشابهة) تتوفر لها معلومات عن الأسعار".

كما ينص نظام معايير التقييم العالمية أيضًا على أنه "ينبغي تطبيق أسلوب السوق وإعطائه وزنًا كبيرًا في ظل الحالات الآتية:

(أ) أن يكون الأصل محل التقييم قد تم بيعه مؤخرًا في معاملة مناسبة بموجب أساس القيمة، أو (ب) أن يتداول الأصل محل التقييم أو الأصول المماثلة إلى حد كبير علنًا، أو (ج) أن توجد معاملات متكررة أو حديثة يمكن ملاحظتها في الأصول المشابهة إلى حد كبير أو جميع ما ذُكر".

ومجددًا، تنطبق كل هذه الحالات على تقييم الأعمال الفنية والقِطَع الأثرية بقدر ما تنطبق على العقارات؛ فكما أن لدى العديد من شركات المسح الاستقصائي الكبيرة بياناتها الخاصة عن المعاملات الحديثة والتاريخية، فإن ذلك ينطبق أيضًا على جميع دور المزادات الرئيسة والمشاركين الآخرين في سوق الأعمال الفنية. وتوجد أيضًا قواعد بيانات أخرى متاحة للجمهور، مثل: سعر العمل الفني، وشبكة الأعمال الفنية، وقواعد بيانات المعلومات الفنية، وذلك كما هو الحال مع تقييمات الأصول الملموسة الأخرى، إلا أن سوق الأعمال الفنية يفتقر إلى الشفافية الكاملة، وقد يكون العثور على معاملات قابلة للمقارنة مباشرة أكثر صعوبة مما هو عليه في أسواق

العقارات.

كما أنه مثلما يُطلب من مقيّم العقارات أن يُرجّح الدليل القابل للمقارنة باستعمال حكمه المهني عند استعمال أسلوب السوق؛ فإنه يُطلب أيضًا من مُقيّم الأعمال الفنية والقطع الأثرية أن يُرجّح المعلومات القابلة للمقارنة، ويستعمل أحيانًا بيانات فنان مشابه لتقدير الصدى السوقي الممكن للعمل الفني. وتعني الطبيعة غير المتجانسة للعديد من الأصول في الحالتين أنه "غالبًا ما يكون من غير الممكن العثور على دليل سوقي لمعاملات تنطوي على أصول متطابقة أو متشابهة".

لذا تنص معايير التقييم الدولية أيضًا على أنه "عندما لا تتعلق المعلومات السوقية القابلة للمقارنة بالأصل نفسه تمامًا أو إلى حد كبير، فإنه يجب على المقيّم إجراء تحليل مقارن لأوجه التشابه والاختلاف النوعية والكمية بين الأصول القابلة للمقارنة والأصل محل التقييم".

ورغم أن كلاً من القيمة المعيارية (التقييم المكتبي) وقيمة التقييم (القيمة السوقية) قد تندرجان ضمن أسلوب السوق، إلا أن متطلبات التوثيق التي تفرضها معايير التقييم الدولية تُعدّ أقوى من تلك التي يستعملها عادةً مقيّمو الأعمال الفنية والقطع الأثرية، إذ يجب على المقيّمين توثيق أسباب التعديلات وكيف حُددت كميًّا[٥]".

ورغم أن أسلوبي تقييم الأعمال الفنية والقطع الأثرية سيفيان عمومًا بمتطلبات معايير التقييم الدولية، إلا أن معايير التقييم الدولية تُلزم المقيّم عند استعمال القيمة المعيارية بتحديد مدى تحقيقاته، وأي قيود يجب الإشارة إليها في شروط المشاركة.

كما تتطلب معايير التقييم الدولية "أن يُجري المقيّمون تحليلاً كافيًا لتقييم جميع المدخلات والافتراضات ومدى ملاءمتها لغرض التقييم"، كما يجب ألا تنص المشاركة في التقييم على أنه أُجري وفقًا لمعايير التقييم الدولية[٦] عندما تكون القيود المفروضة على التحقيقات كبيرة لدرجة أن المقيّم لا يستطيع تقييم المدخلات والافتراضات بشكل كافٍ".

٢. هل تعتقد أن القيمة المعيارية وقيمة التقييم ستندرج في إطار أسلوب السوق ضمن معايير التقييم الدولية؟ إذا لم يكن كذلك، يُرجى ذكر أسبابك.

٣. في أي ظروف ولأي غرض ستستعمل أسلوب أو طريقة أخرى للتقييم؟ يرجى تقديم تفاصيل عن الأسلوب أو الطريقة المعتمدة.

**يُرجى إرسال إجاباتكم عن الأسئلة إلى البريد الإلكتروني: comments@ivsc.org**

## خاتمة

إن تقييم الأعمال الفنية والقطع الأثرية بإيجاز يعادل تقييم الأصول الملموسة الأخرى التي تُقيّم باستعمال أسلوب السوق، كما أن تقييم الأعمال الفنية والقطع الأثرية والأشكال الأخرى من تقييم الممتلكات الشخصية يُعدّ بالفعل جزءًا من معايير التقييم الدولية. لذا تحث معايير التقييم الدولية جميع مقيّمي الأعمال الفنية والقطع الأثرية على استعمال معايير التقييم الدولية من أجل توفير الاتساق العالمي للتقييمات والمتخصصين عبر تقييماتهم وممارسة مهنتهم بما يتماشى مع معايير التقييم الدولية المعتمدة عالميًّا.

٤. هل توجد أي مسائل إضافية فيما يتعلق بالتقييم العالمي للأعمال الفنية والقطع الأثرية التي ينبغي على مجلس معايير التقييم الدولية النظر فيها؟

٥. هل تعتقد أنه يجب على مقيّمي الأعمال الفنية والقطع الأثرية تبنّي معايير التقييم الدولية بشكل كامل، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا؟

**يُرجى إرسال إجاباتكم عن الأسئلة إلى البريد الإلكتروني:** comments@ivsc.org